الاقتصاد والأعمال

«المراقبين الماليين»: تسخير الامكانات لتطوير الأجهزة الرقابية

أكد رئيس جهاز المراقبين الماليين الكويتي عبدالعزيز الدخيل أمس الأربعاء ضرورة تسخير إمكانات الجهات الحكومية لتطوير الأجهزة الرقابية على أسس علمية ومعايير عالمية معترف بها.

جاء ذلك في كلمة للدخيل خلال فعاليات الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية الذي انطلقت فعالياته أول أمس الثلاثاء وتستمر ثلاثة أيام تحت رعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد.

وأوضح الدخيل أن هذا التطوير سيسهم في التخلص من الازدواجية والتضارب في المصالح عندما تقوم جهة واحدة بوظيفتي التنفيذ والرقابة كما أنه يسهم في تعزيز قدرات كل من القطاعين العام والخاص ضمن الدور المحدد لكل منهما.

وشدد على ضرورة تطوير القوانين واجراءات العمل التي يمكن أن تحد من أو تقضي على «الهدر والفساد» مشيرا إلى أهمية اعتماد خطة شاملة ميكنة الأعمال المتعلقة بتنفيذ المشاريع بما فيها الخدمات الاستشارية.

ينعقد برعاية النائب الأول وتنظيم «نوف أكسبو»

الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية يستهدف ميكنة الأعمال وربط الجهات آلياً

- الدخيل: الجهات الحكومية مطالبة بتسخير إمكاناتها لتطوير أجهزة رقابية فاعلة
- أسد: المرحلة الحالية تتطلب إعادة هيكلة إجراءات العمل في إدارات الدولة وميكنتها
- الدعيج: استخدام التكنولوجيا بـ«المناقصات» في اجراءات التسجيل والتصنيف والتأهيل والطرح والترسية
- السلمان: القطاع الخاص مطالب بتحقيق نقلة نوعية تحسن قدراته لإدارة وتنفيذ المشاريع
- المرزوق: نسعى الى سلامة تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المواصفات والميزانيات والمهل المحددة لها
- حيات: التطور في قطاع الاستشارات الهندسية يسير بوتيرة بطيئة والتطور فيه محدود

عبد العزيز الدخيل

بدر السلمان

حضور لافت

سمير خضر

انطلقت مساء أمس الاول فعاليات الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية تحت شعار (دور القطاع الخاص في التنفيذ والربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق الانتاجية ومكافحة الهدر والفساد) الذي اقيم تحت رعاية النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الاحمد وبتنظيم شركة نوف إكسبو وبدعوة من اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وذلك في فندق شيراتون الكويت بالقاعة الماسية، وبهذه المناسبة ، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة الاسبق رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزيز الدخيل في كلمة ألقاها نيابة عن وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح ممثل راعي الملتقى والحفل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ، أكد على أن الحكومة تتجه ليتحمل القطاع الخاص دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع التنموية على أن تتحول الإدارات الحكومية المعنية إلى الدور الرقابي فقط.

وأضاف الدخيل أن الجهات الحكومية مطالبة بتسخير إمكاناتها لتطوير أجهزة رقابية فاعلة على أسس علمية ومعايير عالمية معترف بها، وهذا يسهم في التخلص من الازدواجية والتضارب في المصالح عندما تقوم جهة واحدة بوظيفتي التنفيذ والرقابة، كما أنه يسهم في تعزيز قدرات كل من القطاعين العام والخاص ضمن الدور المحدد لكل منهما.

تطوير القوانين

وشدد الدخيل على ضرورة تطوير القوانين وإجراءات العمل التي يمكن أن تحد من أو تقضي على الهدر والفساد، مشيرا الى أهمية اعتماد خطة شاملة لمكننة الأعمال المتعلقة بتنفيذ المشاريع بما فيها الخدمات الاستشارية، فيمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تنقل الإدارات المعنية من جزر منعزلة إلى بيئة متكاملة توحد منافذ الإجراءات والعمليات للوصول إلى الخدمات التي تختص بها كل جهة.

وأشار الى ضرورة اعتماد وتطبيق قواعد وأساليب التخطيط الاستراتيجي العلمية في المراجعة الدائمة والتطوير المستمر لخطة التنمية 2035 لاستكمال ما ينقصها وتحسين ما يمكن منها. وحول أنشطة الملتقى قال الدخيل انه يعقد في وقت مناسب ليتناول قضايا وتحديات أساسية مطروحة علينا جميعا، لافتا الى اننا في المراحل الأولى لتنفيذ مشاريع خطة التنمية (رؤية الكويت 2035) ، فالخدمات الاستشارية تعد البنية الأساسية التي تتحدد بموجبها المواصفات والميزانيات والجداول الزمنية لتنفيذ المشاريع، كما تتحدد بموجبها الإجراءات التنفيذية والرقابية التي ترافقها خلال تنفيذها، مبينا ان نجاح الخدمات الاستشارية تشكل الضمانة الأساسية لنجاح المشاريع وتحقيق أهدافها.

واعرب الدخيل عن شكره لاتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وكل الجهات التي عاونته في عقد الملتقى، وكذلك المؤسسات التي شاركت فيه.

الدورة المستندية

من جانبه قال ممثل الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية م. صباح أسد أن الجهات الحكومية نجحت في الوصول الى نتائج ملموسة ساهمت في تقليص الدورة المستندية الى 13 أسبوعا بدلا من 53 أسبوعا، كما في السابق .

واضاف أسد في كلمته خلال الملتقى ، أن المرحلة الحالية تتطلب إعادة هيكلة إجراءات العمل في إدارات الدولة وميكنتها في الوقت ذاته، آخذين بالاعتبار الترابط والتكامل بين إدارات الدولة ، مشيرا الى ضرورة ان تتغير نظرتنا للحكومة من مجرد وزارات يقوم كل منها بواجبه إلى مزود خدمات موحّد و يكون التركيز فيه على الخدمة العامة كقيمة أساسية سواء في التعليم او المعاملات الحكومية او المشاريع البنية التحتية وغيرها.

واستطرد أسد قائلا : من أجل نجاح ما سبق لابد من توفير التدريب والتوعية اللازمين للعاملين في إدارات الدولة، وتأهيل الأفراد للقيام بدور مطلوب منهم، وهنا ايضا علينا أن نخرج من الاطر التقليدية في حضور الدورات التدريبية المكلفة ، و ان التكنولوجيا تتيح لنا اليوم توفير التدريب على مدار الساعة وبشكل مستمر واقتصادي وهذه ضرورة لكي نتمكن من تحديث اساليب عملنا باستمرار والتكيف بما تقتضية متطلبات الخدمة العامة المتغيرة دوما . واشار الى ان تحقيق الإدارة الحكومية الفعالة يتطلب توفر عناصر مهمة أولها ضرورة العمل بكل جد من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وبالفعل يوجد مشروع لدى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) لوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ستساهم في تحسين وضع الكويت فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد وسيؤدي ذلك الى تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الكويت في ظل اجواء الشفافية ومكافحة الفساء .

بدوره أفاد الامين العام المساعد بالجهاز المركزي للمناقصات العامة م. اسامة الدعيج ان العالم مر في التاريخ المعاصر بعدة حقب منها ، حقبة الثورة الثقافية ، فالثورة الصناعية تلاها حقبة حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية .

واضاف انه في وقتنا هذا فأننا نمر بما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات حيث تمثلت هذه بمسألة حفظ المعلومات عن طريق رقمنتها وتبادلها من خلال الربط الالكتروني عن طريق الربط المباشر او شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) والاستفادة من ذلك لمنع الازدواجية في العمل وتركيز الجهود وسرعة تدفق المعلومات بدقة وامان واثره على الانجاز وعملية اتخاذ القرار .

وافاد الدعيج انه بتسليط الضوء على القانون رقم 49 لسنة 2016 في شأن المناقصات العامة – المرسوم 30 لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية يلاحظ بان احكام القانون الحالي للمناقصات تؤكد على الدور الرقابي للجهاز المركزي للمناقصات العامة (يتخلله بعض الجوانب الادارية والتنظيمية) وانه لتطبيق مبادئ الحوكمة تم فصل اختصاصات مجلس الادارة المكلف باتخاذ القرارات بشأن ما يعرض على الجهاز من طلبات شراء عام عن اختصاص الامانة العامة المكلفة لاتمام الاجراءات واعمال الفحص والمراجعة والتدقيق على الطلبات المحالة كما حدد القانون ولائحته التنفيذية المدد الزمنية المعنية للطرح واتمام الاعمال واتخاذ القرارات ، كما انه تم تحديد قواعد واجراءات تقديم الشكاوي والتظلمات والجهات المعنية بها .

قانون المناقصات

واشار الى ان القانون الحالي للمناقصات قد وضع القواعد الاساسية لاستخدام التكنولوجيا الالكترونية والرقمية في التعاملات وهذا ما يؤكد على اهتمامنا ورغبتنا الجادة نحو استخدام التكنولوجيا الالكترونية والرقمية في اجراءات التسجيل والتصنيف والتأهيل والطرح والترسية والمتابعة لعمليات الشراء العام.

وقال : نؤكد على التزامنا التام في برامج الحكومة الالكترونية تحقيقا لمعايير التميز في الاداء واختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الاهداف وفق مبادئ العلانية والمساواة والمنافسة .

أهمية خاصة

من جانبه قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية م. بدر السلمان ان الملتقى يتمتع بأهمية خاصة، فهو يتطرق إلى أفضل السبل لتنفيذ مشاريع خطة التنمية بما يضمن تحقيقها لأهدافها الحقيقية في التنمية، والخدمات الاستشارية التي تأتي كمرحلة أولى لأي مشروع، وعليها يعتمد نجاحه أو تعثره.

وذكر السلمان ان الملتقى في دورته الحالية اكتسب زخما كبيرا وذلك بعد رعاية النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الاحمد حيث إنه المشرف والمعني مباشرة بخطة التنمية وسلامة تنفيذها، وقد تضمنت محاور الملتقى القضايا الأساسية ، تطوير بيئة العمل واستخدام الأساليب والمعايير العالمية في التخطيط وإدارة وتنفيذ المشاريع، ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من الهدر والفساد، واعتماد الميكنة الشاملة والمتكاملة في تنفيذ إجراءات العمل.

وأوضح ان القطاع الخاص عليه أن يحقق نقلة نوعية في تحسين قدراته لإدارة وتنفيذ المشاريع بما يخفف العبء عن الباب الخامس ويسهم في تحقيق نزوح عكسي من القطاع العام للخاص، وعلى القطاع العام رفع مستوى قدراته للرقابة والتدقيق والإشراف، مؤكدا ان رؤية الشيخ صباح الاحمد تعتبر من التوجهات الهامة والأساسية لمستقبل دولة الكويت.

وقال : نامل ان يسفر الملتقى بتوصياته التي مهتم بها الشيخ ناصر لتطبيقها كل الشركات مشاركة وداعمة وتغطي جميع تكاليف اللقاء مع الاتحاد والشركة المنظمة والقطاع الحكومي داعم لهذا التنظيم وخلال الجلسات الملتقى لدينا حلقات نقاشية عن دور الخاص في التنمية واحدى اهداف الخاص حريصين لتحقيق دور الخاص.

محاور الملتقى

من جانبها قالت المدير العام لشركة نوف اكسبو نوف خالد يوسف المرزوق ان توجيهات النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد كان لها أثر بارز في تحديد محاور الملتقى والتي تهدف إلى تعبيد طريق النجاح لتنفيذ خطة التنمية 2035.

وبينت ان الملتقى يناقش أربعة مواضيع هامة ، تتلخص في سلامة تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المواصفات والميزانيات والمهل المحددة لها وتحسين بيئة العمل من أجل تحقيق ذلك ، ورفع مستوى الشفافية ومكافحة الهدر والفساد، وتطبيق سياسات الميكنة والربط الآلي بين الجهات الحكومية المعنية في تنفيذ المشاريع بكل مراحلها ، وأخرها يتعلق بتوجه الحكومة نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في تنفيذ المشاريع على أن تقتصر مسؤولية الجهات الحكومية على الإشراف والمراقبة.

وأوضحت المرزوق أن هذه المواضيع ترسم مسارا واضحا للنجاح وتحقق التخلص من إرث كان في أحسن الأحوال يعيق مسيرة النمو والحداثه في دولتنا الحبيبة الكويت لفترة طولية .

وأشارت الى ان القطاع الخاص مدعو لملاقاة توجهات الحكومة في العمل معا وتسخير جميع الإمكانيات واتباع سياسات مستدامة للتطوير الذاتي ليتمكن من القيام بالأعباء الإضافية التي ستلقى على عاتقه ليعود رائداً كما كان في نهضة الوطن .

وفي نهاية كلمتها قالت المرزوق : (أتوجه بالشكر بالاصاله عن نفسي ونيابة عن أخي يوسف خالد المرزوق للإخوة في اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية لثقتهم الدائمة بشركة نوف إكسبو لتنظيم هذا الملتقى).

مواكبة خطة التنمية

بدوره أكد رئيس مجلس ادارة دار اس اس اتش للاستشارات الهندسية عمران حيات على قدرة القطاع الخاص لاسيما قطاع الانشاءات على مواكبة خطة التنمية.

وأضاف حيات في كلمته خلال افتتاح الملتقى ان التطور في قطاع الاستشارات الهندسية يسير بوتيرة بطيئة ، وان التطور فيه محدود وذلك ليس في الكويت فقط بل في العالم مرجعا ذلك الى بطء الحصول على البيانات والمعلومات . وقال : الاستثمار في الكادر البشري امر مهم ومن الضروري الخروج من الملتقى بتوصيات تفيد القطاع الخاص .

«البنك الدولي»: جهود سمو الأمير لتقليص الفقر حققت أهدافها في معظم دول العالم

قال نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج إن «الجهود الضخمة والجبارة التي يقوم بها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة حققت أهدافها في معظم دول العالم».

وأوضح بلحاج في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الأربعاء أن تكريم المجموعة لسمو أمير البلاد «خطوة فريدة للمجموعة بعد أن لمست هذا الدور التنموي المستدام في الدول التي عملت بها».

ورأى أن الدور المميز للكويت في التنمية العالمية يتم عبر جهود ذاتية من قبل الصندوق الكويتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك عبر تعاون الكويت مع المؤسسات الدولية سواء مؤسسات مجموعة البنك الدولي أو الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وذكر أن دور الكويت في دعم جهود التنمية يشمل تقديمها وسائل الحياة للمجتمعات المحتاجة إضافة إلى تأمين المستلزمات التي تؤهلها لتكون مكتفية ذاتيا سواء من خلال بناء المدارس أو المراكز الصحية وغيرها.

فريد بلحاج

وعن مرور 10 سنوات على افتتاح مكتب لمجموعة البنك في الكويت أكد بلحاج أن الاستفادة من هذه التجربة كانت متبادلة حيث قام البنك بدوره بتقديم المساعدات التقنية وفي الوقت نفسه استفاد من تجربة الكويت في مساعدة الدول وتحقيق التنمية المستدامة.

خلال الربع الرابع من عام 2018

«المركزي»: الحساب الجاري يسجل فائضاً 1643 مليون دينار

أصدر بنك الكويت المركزي اليوم البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت للربع الرابع من عام 2018، وكذلك البيانات المعدلة للربع الثالث من عام 2018. وتظهر تلك البيانات تسجيل الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) فائضًا خلال الربع الرابع من عام 2018 بلغ نحو 1643 مليون دينار، مقابل فائض بلغ نحو 923 مليون دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قيمته 719.4 مليون دينار ونسبته 77.9%. ويعزى ارتفاع فائض الحساب الجاري بصفة أساسية إلى تراجع العجز في حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات) خلال الربع الرابع من عام 2018 بما قيمته 1164.0 مليون دينار وبنسبة 39.6% ليصل إلى نحو 1778 مليون دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 2942 مليون دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين) لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد بلغ صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين المدرجة ضمن هذا الحساب نحو 2047 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2018، مقابل نحو 1409 ملايين دينار خلال الربع السابق، بارتفاع قدره 637.1 مليون دينار. ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال الربع الرابع لعام 2018 فائضًا بلغت قيمته نحو215 مليون دينار، مقابل عجزًا بلغت قيمته نحو 476 مليون دينار خلال الربع السابق.

وبنظرة أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات دولة الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة»، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضًا يُقدر بنحو 2250 مليون دينار خلال الربع الرابع لعام 2018، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2186 مليون دينار خلال الربع السابق له.

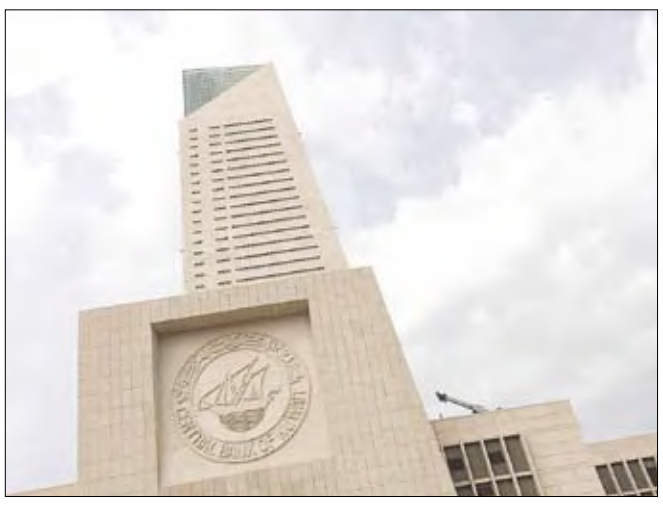
خالد الروضان

الروضان: البيئة التشريعية والاقتصادية الموحدة تؤسس سوقا خليجية واعدة

خالد الروضان

قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أمس الاربعاء ان ايجاد بيئة تشريعية وقانونية واقتصادية خليجية موحدة من شأنها ان تؤسس لسوق خليجية مشتركة واعدة.

واضاف الروضان في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) في ختام الاجتماع ال(57) للجنة التعاون التجاري والاجتماع ال(45) للجنة التعاون الصناعي الخليجي ان الاجتماعين ناقشا قوانين خاصة بالافلاس واخرى بحماية المنافسة والتي ستساهم في رفع حجم التبادل التجاري وزيادة التطور الاقتصادي الذي تنشده جميع دول المجلس.

واوضح انه تم كذلك بحث التعريفات الموحدة الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من الدعامات القوية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.واضاف انه جرى بحث القرارات المناسبة ازاء براءات الاختراع وكيفية انشاء مكاتب لها منفصلة باستثناء المكتب الموحد.

وناقش وزراء التجارة والصناعة الخليجيين في الاجتماعين الموضوعات المتعلقة بالقطاعين التجاري والصناعي في دول المجلس والتي أبرزها مبادرات رواد الاعمال والابتكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقترح توحيد شهادات المنشأ ومقترح وضع قانون لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما ناقش كذلك مستجدات قانون (نظام) المنافسة وتقرير اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي حول تقييم مؤتمرات الصناعيين الخليجين والمعارض التي تقام على هامشها.

واستعرض الاجتماع انشطة وانجازات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية خلال العام 2018 ومستجدات تحقيقات مكافحة الممارسات الضارة والتظلمات والرسوم الجمركية.